الأهرام

المصدر: الوفد

التاريخ: ١٥ يونيو ٢٠٠٢

من الصادق المهدى إلي السيناتور «دانفورث»:

نؤيد مساعيكم فى السودان .. ونتحفظ!

نشرت «الوفد» الخميس قبل الماضى مقالا، تحليليا عن تقرير المبعوث الأمريكى دانفورث عن السودان. وكان السيناتور الأمريكى «جون دانفورث» قد رفع تقريرا إلى الرئيس بوش، أول مايو الماضى، عن رؤيته للأوضاع فى السودان.

ولا تزال الحياة السياسية فى الخرطوم، إلى اليوم، مشغولة كلها، بالتقرير. وهناك من يرى، أن أمريكا قد ألقت بثقلها فى الشأن السودانى، وأنها وجدت ترحيبا من القوى السودانية.. وهناك أيضا من يتساءل: هل يستوعب الحل الأمريكى القوى الإقليمية، أم يتجه لتجاهلها.

والوفد تنشر، اليوم، رأى الصادق المهدى رئيس حزب الأمة السودانى فى التقرير.

سعادة السيناتور جون دانفورث

سيدى العزيز..

لقد تسلمنا تقريركم عبر السفارة الأمريكية بالخرطوم.

إننا نقدر بصدق الجهد الفكرى والمتقصى للحقائق والتحليلى المتجرد الذى بذلته مع زملائك فيه، ولتحقيق جدواه وفعاليته فى الوصول للسلام والحكم المستقر المساءل فى السودان، فإننا نود أن نسلمكم، تعليقا على تقريركم فى تسع عشرة ملحوظة تقع فى ثلاثة فصول: أشياء نؤيدها بدون تحفظ (سبع نقاط)، تحفظات (خمسة) وسبع نقاط تدعو لمزيد من التوسعة والتفصيل.

الفصل الأول: تأييد بدون تحفظ

إننا نرحب بشدة ونؤيد النقاط السبع التالية فى التقرير:

أولا: تناول التقرير الموضوع بصورة معتدلة ومتوازنة متقصية للحقائق. كما قدم عملية مدروسة «خطوة بخطوة»، وقدم نقدا موضوعيا لأخطاء النظام والحركة الشعبية.

ثانيا: أحصى التقرير الموضوعات الهامة الواجب حلها فى اتفاقية سلام عادلة.

ثالثا: أدرك مقومات سلام عادل وأدرك ضرورة الربط بين السلام العادل والحكم الصالح الذى يقوم على دستور يؤيده الشعب ويكفل لا مركزية الحكم، وآليات اختيار القيادات فى كل المستويات، وسبل كفالة حقوق الأفراد.

رابعا: اعترف بواقع التعددية السياسية فى الشمال وفى الجنوب وضرورة التأكيد على أن «تلك المجموعات لها المقدرة على عرض رؤاها وعلى المشاركة فى القرارات المتعلقة بالسلام وبمصير البلاد السياسى».

خامسا: اهتم بدور جيران السودان إقليميا والاتحاد الأوروبى ودول أخرى على الصعيد الدولى فى تحقيق السلام والاستقرار فى السودان. وخطط لدور المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الإفريقية، والجامعة العربية، ولدور الأمم المتحدة فى متابعة وضمان تنفيذ ما يتفق عليه.

سادسا: استخدم أساليب جديدة أهمها: الضغط الحميد على أطراف النزاع، استخدام آلية التحكيم، استخدام آلية المراقبة الدولية، وتحديد فترة زمنية لما يراد تحقيقه. وهى أساليب إذا استخدمت باعتدال وتوازن تساهم مساهمة فعالة فى تحقيق الاتفاق.

سابعا: اهتم التقرير بضرورة آليات المتابعة والمراقبة لتنفيذ ما يتفق عليه فالمتابعة فى مثل هذه الظروف ذات قيمة جوهرية مثل نصوص الاتفاق ذاتها.

الفصل الثانى: تحفظات

هناك خمسة مفاهيم وعبارات فى التقرير نراها تفتقر للدقة هى:

الأولى: وصف جبال النوبة بأنها «منطقة نفوذ مسيحى وإفريقى» تعطى الانطباع بأن الجبال كالجنوب فى هذا الصدد. كل السودان من منظور جيوسياسى – إفريقى، ولكن، إذا نظرنا لمنطقة جبال النوبة كلها: الجبال الشرقية، والشمالية والجنوبية، لوجدناها إثنيا ودينيا عبارة عن خلطة سكانية تعكس طيفا، وتشابه كثيرا مناطق السودان الأخرى.

الثانية: ليس صحيحا أن «وجود مبادرتين للتوسط فى السودان أعطى فرصة لأطراف النزاع للمناورة لتمرير مصالحها وتجنب القرارات الصعبة بشأن السلام» فإن مبادرة الايقاد تعاملت مع اثنين فقط من أطراف النزاع، وركزت على مسألة السلام دون الحكم الصالح وانحصرت فى جيران السودان فى القرن الإفريقى ورفضت أن تطور نفسها لسد الثغرات. لذلك نشأ فراغ أوجب قيام المبادرة المشتركة وهى بدورها ظهرت لها عيوب عطلت حركتها. وبالرغم من أن التوسط فى الشأن السودانى الآن زاخر بكثير من النوايا الطيبة والمساهمات ذات الطابع الدراسى ولكن فى الحقيقة يوجد فراغ فى هذا المجال ولا يوجد جهد توسطى جاد وفاعل لحل مشكلة السودان اليوم.

الثالثة: نعم لعب الخلاف حول الدين دورا هاما فى النزاعات السودانية. بالنسبة للجنوب وفى تاريخ السودان الحديث كانت سياسة الإدارة الاستعمارية صاحبة دور هام فى هذا الصدد لأنها قفلت جنوب السودان مع مناطق أخرى أمام التأثير الإسلامى، واحتكرت الجنوب للعمل التبشيرى المسيحى وحاربت الإسلام مما أدى لردة فعل شمالية لونت سياسات الحكومات المتعاقبة عقب الاستقلال. المطلوب أن يتسم تحليل هذا الموضوع بالاحاطة بالتاريخ وبعمق المشكلة للوصول للحل النهائى.

الرابعة: الإشارة للحكم الإسلامى يعطى الانطباع كأن

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

ضحاياه هم المسيحيون وحدهم. إننا نفضل أن نسميه الحكم الإسلاموى لأنه مبنى على قراءة أيديولوجية للإسلام لا يشاركه فيها غالبية المسلمين الذين كانوا أيضا من ضحاياه.

الخامسة: تناول قضية تقرير المصير بالطريقة التى وردت فى التقرير من شأنه أن يخلق ردود افعال سالبة واسعة تمنع التناول الموضوعى للتقرير وتعرقل عليه عند جهات عديدة.

الفصل الثالث: تفصيل المجملات

إن وصف المساهمة الأمريكية بعبارة «كاتاليست» (عنصر مساعد) فقط غير دقيق فى وصف الحقيقة كما ظهر فى الاتفاقيات الأربع، أو كما ظهر على لسان قادة دول الجوار، الوصف الأصح للدور الأمريكى أنه «كاتاليست» ومنسق.

نحن نرحب بإعادة تجنيد مهمتكم كمبعوث خاص للرئيس الأمريكى للسودان. ونرى أن ثمة سبع قضايا ينبغى أن تركز عليها مجهودات فريقكم لإنجاح مهمته. وهى:

١- تقرير المصير:

هذا موضوع حساس وهو اليوم محل إجماع الجنوبيين وموافقة الشماليين وإن كان بعض منهم يهم بنقض التزامه به، أيضا فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان، والتى وقعت مع أحزاب التجمع الوطنى الديمقراطى اتفاقية ١٩٩٥ حول تقرير المصير الذى يعطى

الصادق المهدى

بوش

أولوية للوحدة، تتخذ الآن سياسات تناقض التزامها ذلك، مما يفسر خلافها مع حزب الأمة. هناك تباين دينى وثقافى فى السودان بلغ أقصاه ووصل درجة الثنائية القطبية بين الشمال والجنوب. عندما استعمر البريطانيون السودان كرسوا ذلك التباين وقطعوا التواصل بين الشمال والجنوب بموجب سياسة المناطق المقفولة. وبثوا فى الجنوب هوية حديثة تقوم على المسيحية دينا وعلى الأنجلوفونية ثقافة. هذه الهوية الجديدة اعتبرتها الحركة الوطنية فى الشمال دخيلة وعزمت على نقضها بوسائل ناعمة فى العهود الديمقراطية وخشنة فى العهود الديكتاتورية، والتى غطت أعمارها ٧٥٪ من عمر البلاد منذ الاستقلال. هذا التوجه ضمن عوامل أخرى أدى للحرب الأهلية فى البلاد. هذا التوجه بلغ قمته فى عهد نظام «الإنقاذ» الإسلاموى، الذى استلم السلطة عبر الانقلاب فى يونيو ١٩٨٩.

كانت فكرة تقرير المصير المعبر عنها مؤخرا هى رد الحركة السياسية الجنوبية بشقيها السياسى والعسكرى على برنامج الأسلمة الانقاذى. وفى عام ١٩٩٣ دعا السيناتور هارى جونستون أهم قادة الحركة السياسية والعسكرية الجنوبية وبعد المداولات وقعوا بالإجماع على وثيقة تطالب بتقرير المصير للجنوب. وبعد ذلك وقعت القوى السياسية الشمالية بما فيها النظام الحاكم على اتفاقيات تتضمن مبدأ تقرير المصير. تقرير المصير بصورته هذه معناه أن يقرر الجنوبيون ما بين الوحدة والانفصال. إذن فكرة تقرير المصير هى تعبير عن إخفاق القوى السياسية السودانية فى إدارة الوطن الموحد بصورة عادلة.

مشاكل الانفصال:

إن انفصال الجنوب عن الشمال ضار بالشمال والجنوب، ويضر بالمصالح الوطنية للأسباب الآتية:

أ- النزاع فى السودان ليس جنوبيا شماليا فقط بل هناك نزاع جنوبى - جنوبى حاد. لقد أثبتت الدراسة الميدانية التى أجراها جوك مادوت جوك والين هوتشنسون أن «عدد الذين ماتوا إبان قتال الإخوة فى الجنوب مع بعضهم البعض فى الفترة ٨٣-١٩٩٩ يفوق ضحايا الفظائع التى ارتكبها الجيش السودانى» (مجلة الدراسات الإفريقية African Studies Review سبتمبر (١٩٩٩ . فإذا حل النزاع الجنوبى الشمالى عن طريق الانفصال فإن النزاعات الجنوبية الجنوبية سوف تتحول لمطالب بانفصالات داخل الجنوب فيمزق على أساس قبلى أو تعمه الحروب.

ب- أكثرية الجنوبيين اليوم يعيشون نازحين فى الشمال. حوالى ثلث هؤلاء انخرطوا فى الحياة الاقتصادية فى الشمال ولا يرجى ترحيلهم طوعا. وهناك وجود لقبائل عربية رعوية تجاور القبائل النيلية الجنوبية على طول الحزام الممتد من حدود السودان الغربية «أم دافوق» إلى حدود السودان الشرقية الجنوبية «الروصيرص».. هذه القبائل تسكن الجنوب أكثر مما تسكن الشمال، وتقضى فى الجنوب «شمال أعالى النيل وشمال بحر الغزال» حوالى ٨ أشهر فى السنة.. هؤلاء لا يمكن منعهم من أسلوب حياة اعتادوه طوعا.. هذه بذور حرب جديدة.

ج- البترول السودانى المكتشف حاليا يقع فى حقول فى شمال الجنوب وفى جنوب الشمال، وقامت لاستغلاله وتسويقه بنية تحتية ضخمة لا تقل قيمتها عن ٥ بلايين دولار.. هذه المكاسب تضار بالانفصال ويمكن أن يتفق على توزيع فوائدها توزيعا عادلا.

د- الدول الإفريقية المجاورة للسودان تعانى من مشاكل جهوية. إن حركة جيش الرب فى شمال أوغندا مع ما فيها من أساليب شاذة تمثل احتجاجا شماليا على النظام المركزى فى أوغندا. وكذلك توجد حركة مقاومة شرقية فى الكنغو، كما توجد حركات غربية فى أثيوبيا.. وهلم جرا.. هذا معناه أن انفصال الجنوب سوف يفتح الباب واسعا لحروب حدودية، وحروب جهوية فى القرن الإفريقى، وفى شرق إفريقيا. إذن الانفصال سوف يفتح باب حروب أخرى.

تقرير المصير بالنسبة للجنوبيين:

لقد وقعت القوى السياسية الجنوبية مع القوى السياسية الشمالية اتفاقيات على تقرير المصير:

- بعض القوى السياسية الجنوبية ترى أن يكون تقرير المصير وسيلة للانفصال بعد أن يئسوا من أية فائدة فى الوحدة.
- قوى سياسية جنوبية أخرى ترى أن يكون تقرير المصير وسيلة لقيام وحدة طوعية وقفل باب المزايدة فى هذا الموضوع.
- آخرون يرون أن يكون تقرير المصير شرطا جزائيا إذا لم تكفل مصالح الجنوب وتقدم ضمانات للوفاء بها.

لذلك من الخطأ الاندفاع فى تقرير المصير الآن لأن ذلك مع المشاعر الحالية سوف ينتج حتما دولتين متعاديتين لابد من اعتماد فترة انتقالية تتم فيها إزالة آثار الحرب،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وتجربة حكم وحدوى عادل يخاطب المظالم الجنوبية، ويدير سودانا موحداً عادلا، ويمسح جراح الحرب وآثارها قبل إجراء الاستفتاء. كذلك ينبغى أن توضع نماذج "Modalities" لتقرير المصير ترجح احتمالات الوحدة، ولدينا اقتراحات محددة فى هذا الصدد لاعطاء الوحدة الطوعية أولوية.

موقف الشماليين:

ولكن فى نهاية المطاف يجب أن تسلم الأحزاب السياسية الشمالية بالنقاط الثلاث الآتية:

أ- إن الوحدة طوعية وليست مفروضة وأن القرار بشأنها قرار جنوبى لأنهم هم المتظلمون من عدم اعطائهم حقهم فى القرار عن طريق تمثيلهم غير الكافى فى مؤتمر جوبا ١٩٤٧.

ب- نعم علينا أن نعرض كل الحجج القوية ضد الانفصال، وأن نخلق الظروف التى تثبت أفضلية الوحدة، وأن نقدم الحجج والبراهين التى تؤكد مساوئ الانفصال، ولكن يجب أن يمر القرار فى هذا الأمر عبر الاقتراع الجنوبى.

ج- إن أية محاولة من قوى سياسية شمالية بدعم عربى للتخلى عن فكرة تقرير المصير من جانب واحد سوف تعزز التفاف الجنوبيين حولها - أى فكرة تقرير المصير - بدعم خارجى عريض، وسوف تخلق ظروفا لمواجهات أوسع. إنها سوف توسع فجوة الثقة بين الشماليين والجنوبيين وتأتى بنتائج عكسية.

٢- مسألة الشريعة والعلاقة بين الدين والدولة:

التيارات التى تتطلع لاستغلال الدين فى السياسة، والاتجاهات المعادية لهم، خلقوا انطباعا خاطئا بأن الشريعة معناها إقامة نظام ثيوقراطى إسلامى.

إن الشريعة للمسلم تبدأ منذ لحظة إعلان الشهادة وتشمل أركان الإسلام الأربعة الأخرى: الصلاة، والصيام، والزكاة، والحج، ويتسع مفهوم الشريعة ليشمل كافة نواحى الحياة الخاصة والعامة. وعلى المسلم مراعاة ظروف كثيرة لتحديد ما يستطاع تطبيقه دون أن يكون ذلك مرتبطا بشكل واحد جامد.

الحقيقة هى أنه من ناحية الإسلام الموقف مرن بصورة تفتح المجال لحلول تراعى التغيرات فى الزمان والمكان. إن العلاقة بين الدين والدولة والدين والسياسة لا يمكن أن تقاس على التجارب الغربية. والتجارب الغربية نفسها ليست واحدة فى الدول المختلفة فى أمريكا، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا وغيرها.

ومع تنوع تجارب هذه البلدان فإن القاسم المشترك هو أن الدين لم يطرد من الحياة العامة ولا من الدولة، ولكن العلاقة ضبطت دستوريا وقانونيا بصورة تكفل حقوق المواطنة، حقوق الإنسان والحقوق الدينية.

نحن فى السودان وبعد تجاربنا المرة فى هذا الصدد قد وصلنا لنتائج واضحة خلاصتها:

أولا: الحقوق والواجبات الدستورية ينبغى أن تؤسس على المواطنة.

ثانيا: ينبغى الاعتراف المتبادل بالتعددية الدينية والثقافية وضرورة كفالة الحرية الدينية للجميع.

ثالثا: ينبغى الالتزام بحقوق الإنسان العالمية كما نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية التى وقع عليها السودان.

رابعا: مصادر التشريع المجازة توسع بحيث تشمل: الشريعة، شرائع الأديان الإبراهيمية، الثقافات الوطنية السودانية، ومواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان العالمية.

خامسا: القوانين المراد تطبيقها تطبيقا عاما تكون مصادرها مقبولة للكافة والقوانين ذات المصادر الخاصة يكون تطبيقها كذلك. وهذا يتضمن مبدأ التعددية القانونية فى النظم القانونية المركزية والإقليمية المختلفة.

سادسا: لا تنال أية مجموعة دينية أو إثنية أو ثقافية أو نوعية امتيازا سياسيا أو دستوريا بموجب انتمائها.

سابعا: يجب أن تكون المنظمات التى تتنافس على السلطة السياسية مفتوحة العضوية لكل مواطن سودانى دون تمييز أو عزل على أساس دينى، أو ثقافى، أو جهوى، أو نوعى.

٣- ما هى خريطة الأطراف السياسية السودانية المعنية بعملية السلام والتحول الديمقراطى؟

خريطة القوى السياسية السودانية هى كالآتى:

أ- القوى السياسية التى حددتها انتخابات ١٩٨٦ العامة الحرة.

ب- القوى السياسية التى أفرزها النضال المسلح.

ج- القوى السياسية التى تؤيد نظام الانقاذ.

د- القوى السياسية التى عارضت نظام الانقاذ بوسائل سلمية.

هـ- منظمات المجتمع المدنى ذات الشأن وشخصيات وطنية ذات الوزن.

وبإجراء مسح سياسى على هذه الخريطة يمكن الحصول على قائمة مقبولة. فى المقابل، فقد اختارت المبادرة المشتركة صورة مختصرة لهذه الخريطة حددتها فى نظام الانقاذ، التجمع الوطنى الديمقراطى، وحزب الأمة. المطلوب حسم هذا الأمر بصورة تحدد ماهية القوى السياسية المعنية بالقرار فى الشأن السودانى.

٤- الدول الإقليمية والدولية:

الدول الإقليمية والدولية المعنية تتضمن التالى:

دول الجوار السودانى لاسيما دول القرن الإفريقى ودول الشمال الإفريقى: مصر وليبيا.

ب- دول إفريقية وعربية ذات وزن أو تجارب مفيدة: نيجيريا، جنوب إفريقيا، السعودية، الإمارات، قطر والكويت.

ج- دول منبر شركاء الإيقاد.

د- دول ذات مصالح خاصة فى السودان أو وزن دولى خاص: الصين، روسيا، ماليزيا.

٥- المنظمات الإقليمية والدولية:

المنظمات الإقليمية والدولية المطلوبة لدور الشهادة على ما يتفق عليه والمتابعة هى: منظمة الوحدة الإفريقية - جامعة الدول العربية - تمثيل إسلامى ومسيحى عالمى - والأمم المتحدة.

٦- آلية التوسط:

أ- إن فى مبادرة الإيقاد عيوبا هيكلية. وإن دولها الأعضاء نفسها فى خلاف مع بعضها البعض فى الوقت الحالى، ومحاولة تكليفها أن تكون آلية لولادة السودان الثانية حراثة فى البحر. ولكن هناك أربعة عناصر فى تجربة الإيقاد يجب استصحابها فى أية محاولة جادة لحل المسألة السودانية هى:

- مفهوم إعلان مبادئ محددة للسلام.
- مشاركة جيران السودان فى القرن الإفريقى فى تحقيق السلام والاستقرار.
- مشاركة أعضاء المجتمع الدولى المعنيين كما فى منبر شركاء الإيقاد.
- سكرتارية ولجان فنية متخصصة لانجاز المهمة.

ب - أغلبية الجنوبيين تحفظوا على المبادرة المشتركة ولكن ثمة عناصر فى تجربة المبادرة المشتركة يجب استصحابها فى أية محاولة جادة لحل المسألة السودانية هى:

- مفهوم إعلان مبادئ محددة للحكم الصالح.
- إعطاء أولوية للوحدة فى برنامج الحل.
- مشاركة جيران السودان فى الشمال الإفريقى.
- التوسع فى تحديد أطراف النزاع فى السودان.

ولكن لأسباب محددة لا يرجى، إذا تركت المبادرتان وحالهما، أن تتفقا على تصفية اختلافاتهما وعلى آلية قابضة تدمج هيكل المبادرتين فيها، فهناك فجوة ثقة فيما بين دول الإيقاد، واختلاف رؤى فيما بين مجموعتى دول القرن الإفريقى والشمال الإفريقى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المطلوب بإلحاح آلية قابضة تتوافر فيها العناصر الآتية:

أ- استصحاب العناصر الثمانية المحددة من المبادرتين.

ب- تنظيم لقاءجامع لكل أطراف النزاع السودانية: مائدة مستديرة.

ج- تحديد دور مراقبة في حل النزاع لشركاء الإيقاد والدول الأخرى المذكورة.

هذا الجهد لا يمكن أن يتم ولن يتم من تلقاء نفسه، ويحتاج لمحرك منسق بامكانيات ونفوذ لتحقيقه وإلا سوف يصير الأمر مجرد مقال مدبج بالنوايا الطيبة العاجزة.

٧- آلية المتابعة:

هناك أمور مطلوبة لبناء الثقة في جدوى الاتفاق، وضمان تنفيذه، من ذلك ضرورة تكوين آلية للمتابعة والمراقبة بنفوذ قوى كاف لضمان الالتزام وكشف الإخلال.. تشترك في هذه الآلية دول معينة، ومنظمات إقليمية معينة، وتكون تحت رعاية الأمم المتحدة.

ختاما: ينبغي أن يكون واضحا لكل الأحزاب السودانية أن هذه العملية في حقيقتها هي مساعدة للسودانيين ليساعدوا انفسهم بتحقيق طموحاتهم الوطنية المشروعة في السلام العادل والحكم المستقر المساءل الضامن لحقوق الإنسان. وضع العقبات في وجه هذه العملية سوف يواجه برفض وطني واقليمي ودولي وسوف يؤدي بصاحبه إلى عواقب وخيمة. والالتزام المخلص للعملية سيقدر ويحفز. إن أعظم جائزة للوطنيين السودانيين سيكون، علاوة على خلاص بلادهم من هذا المأزق المأساوي، هو عقد مؤتمر دولي تحت رعاية البنك الدولي لتنظيم دعم السودان في ظل السلام والاستقرار الديمقراطي لتحقيق إزالة آثار الحرب، وإعادة البناء، والتنمية.

هذه قصة نجاح قابلة للتحقق، ومهندسوها سيحظون بأعظم الحمد والتقدير من الشعب السوداني، وبموافقة أوسع اقليميا ودوليا.

www.ethraadl.com